**العنف في العالم العربي الأسباب والنتائج (ليبيا نموذجاً)**

***د/ علي عبدالكريم الصادق العاشق***

***كلية الاقتصاد والعلوم السياسية***

***جامعة صبراته***

***ali\_alsadik2000@yahoo.com***

**ملخص**

كلنا نقف ضد الارهاب (باعتباره أبرز صور العنف) ، ونستنكر وبشدة أية ممارسات ارهابية وعنفيه مهما كانت أسبابها وغاياتها ، فالعنف مرفوض مهما كانت دوافعه ، والإرهاب آفة هذا العصر ولا سبيل لتسويغها أو تبريرها بل ويجب محاربتها في جذورها وبكل أنواعها. ولا ننكر أن سلوك العنف من الظواهر التي رافقت الانسان منذ وجوده على هذه الأرض ، إلا أنه تحول من ممارسة فردية إلى ظاهرة اجتماعية خطرة يجب أن نكون واعيين لها مدركين لخطورتها . ولكن هل يكفي أن نستنكر العنف أو الارهاب فقط حتى نكون حققنا أهدافنا في إنهاء هذه الآفات ؟ في اعتقادي أن الأولى بنا فهم هذه الظاهرة فهماً عميقاً حتى يمكننا أن نضع خطط استراتيجية على كل المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية تهدف الى إنهاء هذه الظواهر واجتثاثها من جذورها.

موضوع هذا البحث يعالج الاشكالية التالية:

إن ظاهرة العنف بكافة صورها أصبحت تستشري في العالم العربي وازدادت حدة ووضوحاً بعد ثورات 2011 ، فهل تضع حكومات العالم العربي معالجة هذه الظاهرة من ضمن أولوياتها في خططها وبرامجها المستقبلية؟

ويسعى هذا البحث الى تحقيق عدة أهداف تتلخص في فهم ظاهرة العنف ومحاولة وضع تفسيرات لها بناءً على الواقع المعاش في العالم العربي بصفة عامة وفي ليبيا بصفة خاصة ، وتوضيح آثارها الآنية والمستقبلية وبالتالي نحاول الخروج بنتائج وتوصيات لمكافحة هذه الظاهرة ومنع استمرار انتشارها مستقبلاً.

**الكلمات المفتاحية /**

العنف ، العالم العربي ، الثورات العربية عام 2011 ، العنف في ليبيا.

**Abstract**

All of us stand against terrorism (as the most prominent forms of violence), and we strongly condemn any terrorist and violent practices whatever their causes and purposes. Violence is unacceptable whatever its motives. Terrorism is the scourge of this age and it can not be justified, it must be fought at its roots and in all its forms. We do not deny that the behavior of violence is one of the phenomena that have accompanied man since his existence on this earth, but it has been transformed from an individual practice into a dangerous social phenomenon that we must be aware of, aware of its danger. But is it enough to denounce violence or terrorism just so that we have achieved our goals in ending these scourges? I believe that the first is to understand this phenomenon so deeply that we can formulate strategic plans at all national, regional and global levels aimed at ending these phenomena and uprooting them.

The subject of this research addresses the following problems:

That the phenomenon of violence in all its forms has become rampant in the Arab world and increased sharply and clearly after the revolutions of 2011, do the governments of the Arab world address this phenomenon among its priorities in its plans and future programs?

The aim of this research is to understand the phenomenon of violence and to try to interpret it based on reality in the Arab world in general and in Libya in particular and to clarify its immediate and future effects.

key words /

Violence, Arab World, Arab Revolutions 2011, Violence in Libya.

**المقدمة :**

في هذا البحث سوف نقوم بدراسة ظاهرة العنف في العالم العربي وانتشارها بقوة خصوصاً بعد أحداث ما اصطُلح على تسميته بثورات الربيع العربي ، وسنبدأ بتوضيح ماهية العنف وأنواعه وأبعاده بصفة عامة وإسقاط ذلك على الواقع العربي ، ثم ندخل في مرحلة أكثر دقة في محاولة لفهم أسباب العنف في العالم العربي وآثار هذا العنف على مستقبل العالم العربي ، وماهي الخطط والاستراتيجيات الواجب اتباعها لمواجهة هذه الظاهرة التي تحد من نمو وتطور المجتمعات العربية.

العنف في العالم العربي أصبح مألوفاً في جميع مناحي حياتنا السياسية والاجتماعية بل والدينية أيضاً ، ونجد العنف في كل مكان فهو موجود في المدرسة وفي البيت وفي الاسواق وفي الشارع وتمارسه بفظاظة السلطة عن طريق اداراتها ووزاراتها ورجالاتها ، وبوجود العنف تكتمل حلقة الازمات داخل العالم العربي والمتكونة من التطرف والإرهاب والعدوانية والصراع السياسي والطائفي والإيديولوجي ، ووجود العنف كنزعة هدامة على رأس قائمة الازمات في عالمنا العربي أصبح يهدد بقائنا على الخارطة السياسية . وما لم يكن هناك فهم واضح وإرادة حقيقية لمواجهة هذه الظاهرة في خطط وبرامج بلدان العالم العربي فإن الأمر سيزداد سوءاً يوماً عن يوم وستتجذر هذه الظاهرة بشكل يصعب ، إن لم يستحيل ، معه مجابهتها. وهذا ما سنوضحه من خلال عرض وتحليل محاور هذا البحث.

**مشكلة البحث**

منذ انطلاق الاحتجاجات في عدة دول عربية ، والتي أخذت الطابع السلمي في بداياتها ، لم تستقر الأمور في هذه الدول خصوصاً بعد الانحراف الخطير عن السلمية الى استخدام العنف بحجة مواجهة عنف الأنظمة القائمة آنذاك ، وها نحن اليوم وبعد مضي ثمان سنوات مازال العنف هو السائد في أغلب البلدان التي شهدت هذه الاحتجاجات أو (الثورات) ، بل أصبح استخدام العنف أكثر تنظيماً وأكثر حصانة وقوة في تلك البلدان . وبدلاً من الحصول على الحقوق التي قامت من أجلها تلك الاحتجاجات ضاعت حتى الحقوق الاساسية للإنسان ، وانهارت تلك الدول بسبب دخولها في أتون العنف ، وتعطلت بذلك جميع مناحي الحياة فضلاً عن برامج التنمية والتطوير والإصلاح التي بدأت تخطو خطواتها الاولى في بعض تلك البلدان والتي تعتبر شعوب المنطقة في أمس الحاجة اليها. ولتحديد مشكلة البحث بشكل أدق نطرح هذا التساؤل:

هل يمكن القول أن ازدياد وانتشار الظاهرة العنفية في العالم العربي سببها المباشر ثورات الربيع العربي في 2011 ؟ وهل هناك مقومات يستطيع العالم العربي من خلالها أن يواجه هذه الظاهرة وذلك بوضع استراتيجيات وخطط مستقبلية تضمن التخلص منها أو على الأقل الحد منها؟

**فرضية البحث**

يستند هذا البحث على الفرضية التالية:

أن حكومات العالم العربي قبل وبعد 2011 أقل وعياً بمدى خطورة انتشار ظاهرة العنف وبالتالي لم تكن هناك إرادة واضحة من قبلهم لوضع آليات لمكافحة هذه الظاهرة ومعالجتها من الجذور لتحقيق الاستقرار الذي سيؤدي بالتبعية الى التوجه نحو تحقيق التنمية والتطوير والإصلاح لصالح شعوب المنطقة.

**أهداف البحث**

يهدف هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

* التعريف بالعنف وأسبابه وآثاره ، وفهم الظاهرة العنفية وتفسيرها بناء على الواقع المعاش في العالم العربي.
* التحقق من مدى علاقة الثورات العربية بزيادة انتشار وتفشي الظاهرة العنفية ، ومدى اهتمام الحكومات العربية بمجابهة ومكافحة ظاهرة العنف .
* الخروج بنتائج وتوصيات حول الظاهرة العنفية والطرق والوسائل الأمثل لمكافحتها في إطار رؤية مستقبلية لنهضة العالم العربي واستقراره .

**أهمية البحث**

العنف أصبح ظاهرة لا يمكن لأحد غض الطرف عنها باعتبارنا جميعاً نتعرض لها وبشكل يومي ومتكرر مع التفاوت في نوعها وشدتها ، وتصدى العديد من الباحثين والمفكرين والسياسيين لهذه الظاهرة بالبحث والدراسة والمكافحة في محاولة منهم لاستشراف المستقبل من خلال الاهتمام بنشر الوعي الكامل بهذه الظاهرة وضرورة مكافحتها بشتى الوسائل إيماناً بأثرها الكبير في عرقلة جميع مناحي الحياة في المجتمعات التي تستشري فيها ، فالنجاح في فهم هذه الظاهرة ومكافحتها سيؤدي بالتأكيد الى تطور مجتمعاتنا العربية والحفاظ عليها من الزوال.

**منهجية البحث**

هذا البحث يستخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي سيصل بنا لمحاولة الإجابة على أهم التساؤلات الواردة بالمشكلة ، وذلك من خلال البحث في العناصر الآتية:

أولاً: التعريف بالعنف وأسبابه وآثاره ، وفهم الظاهرة العنفية وتفسيرها بناء على الواقع المعاش في

العالم العربي.

ثانياً: علاقة الثورات العربية بزيادة انتشار وتفشي الظاهرة العنفية ، ومدى اهتمام الحكومات

العربية بمجابهة ومكافحة ظاهرة العنف ووضع الخطط والبرامج لذلك.

رابعاً: الخاتمة وتتضمن أهم النتائج والتوصيات حول الظاهرة العنفية والطرق والوسائل الأمثل

لمكافحتها في إطار رؤية مستقبلية لنهضة العالم العربي واستقراره .

**أولاً : التعريف بالعنف وأسبابه وآثاره .**

**معنى العنف ،**

العنف كأي ظاهرة يحتاج الى تعريف دقيق وتحديد علمي ومعرفي لأسبابه والعوامل المنشئة له ، فلا يمكننا أن نعرف جذور هذه الظاهرة ولا العوامل التي سببت في افرازها دون وضع تفسير لها بشكل علمي ودقيق.

لغوياً ، العنف ضد الرفق ، وعنفه تعنيفاً : لامه وعتب عليه1 ما يعني أن العنف ضد الرأفة واللين متمثلاً في استخدام القوة اللفظية أو الفعلية ضد شخص أخر ، وتؤيد أحاديث نبينا الكريم هذا المعنى للعنف فتجعل الرفق مقابل العنف حيث قال : إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفقَ ، وَيُعْطِي على الرِّفق ما لا يُعطي عَلى العُنفِ ، وَما لا يُعْطِي عَلى مَا سِوَاهُ 2.

فالعنف في اللغة هو كل قول أو فعل ضد الرأفة والرفق واللين.

وقانونياً ، فيعرفه بعض بأنه المسُّ بسلامة الجسم ولو لم يكن جسيماً بل كان صورة تعد وإيذاء.3

كما يعرفه آخر بأنه : تجسيد الطاقة أو القوى المادية في الإضرار المادي بشخص آخر.4   
بينما يعرفه آخر بأنه الجرائم التي تستخدم فيها أية وسيلة تتسم بالشدة للاعتداء على شخص الإنسان أو عِرضه ، ولا يتحقق العنف في جرائم الاعتداء على الأموال إلا باستخدام الوسائل المادية.5   
وعليه يمكننا الخروج بتعريف جامع للعنف في التشريعات الجنائية : وهو كل مساس بسلامة جسم المجني عليه ، من شأنه إلحاق الإيذاء به والتعدي عليه. وهكذا يمكننا القول إجمالاً أن العنف يعني الفعل المتمثل في الغلظة والخشونة والقوة غير المشروعة بالقدر الذي يمثل فزعاً للإنسان ، وهو أيضا كل ممارسة تخلو من الرقة واللين بهدف البطش أو ترويع الآخر والتعدي على حريته ، ويمكن أن يكون باستخدام أساليب ضغط قد تكون معنوية أو مادية أو استخدام القوة (اليد أو اللسان ـ فعلاً وقولاً ) استخداماً غير مشروع ولا يقره القانون للتأثير على الآخرين. سواء كانت هذه الأفعال والتصرفات صادرة من أفراد أو جماعات أو حكومات ضد أفراد آخرين أو جماعات أو رعايا .

والعنف بوصفه ظاهرة فردية أو مجتمعية ، هو تعبير عن خلل ما في سياق صانعها ، إنْ على المستوى النفسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي ، دفعه هذا السياق الذي يعانيه نحو استخدام العنف ، متوهماً أن خيار العنف والقوة سيوفر له كل متطلباته ، أو محققاً له كل أهدافه. وفي حقيقة الأمر إن استخدام العنف والقوة في العلاقات الاجتماعية ، تحت أي مسوغ كان يعد انتهاكا صريحاً للأعراف والقوانين الاجتماعية الطبيعية المنظمة لعلاقات الأفراد فيما بينهم .

ولا بد لنا من الاشارة الى أن ظاهرة العنف ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع بعض المفاهيم التي تتداخل معها مثل العدوان ، الغضب ، القوة ، هذه المفاهيم يمكن توضيح ارتباطها بالعنف كالتالي:

أولا: العنف والعدوان**:**

يرتبط العنف بالعدوان ارتباطا وثيقا فالعنف هو الجانب النشط من العدوانية ، ففي حالة العنف تنفجرالعدوانية صريحة مذهلة في شدتها واجتياحها كل الحدود ، وقد تنفجر عند الافراد الذين لم يكن يتوقعه منهمسوى الاستكانة والتخاذل ، أي أن العنف هو الاستجابة السلوكية ذات السمة الانفعالية المرتفعة التي تدفع صاحبها نحو العنف دون وعي وتفكير لما يحدث وللنتائج المترتبة على هذا الفعل6.

ثانيا: العنف والغضب:

هناك علاقة وثيقة بين الغضب والعنف ، حيث أن العنف هو اقصى درجات الغضب ، وهو تعبير عن الغضب في صورة تدمير وتخريب وقتل ، وقد يكون هذا التعبير في صورة فردية او جماعية ، وذلك عندما تقوم الجماعات بالتعبير عن غضبها بالحرق او التدمير للممتلكات العامة والخاصة مثلاً.7

ثالثا: العنف والقوة:

القوة هي ) القدرة على فرض ارادة شخص ما ، ويتم فيها التحكم في الاخرين ، سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية بناء على ما لدى الفرد من مصادر جسدية أو نفسية أو معنوية) ، والملاحظ أن الاقوياء يفرضون ارادتهم حتى وان كان يقاومهم الآخرين ، فمن يمتلك القوة يصبح قادرا على ممارسة العنف على الضعفاء سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات و حتى على مستوى الدول.

**أنواع العنف ،**

العنف كظاهرة يختلف حسب طبيعته ومدلولاته والقوى التي تفجر نوازعه فهناك العنف الأسري والعنف ضد المرأة وضد الطفل والعنف العرضي والمنظم والعنف الواعي والعنف اللا واعي ، وهناك العنف ضد الشعوب وضد الأقليات وضد الطوائف حتى بين أبناء الملة الواحدة ، والعنف السياسي ، وهكذا ومع تعدد صور وأنماط العنف يبقى العنف ظاهرة سلبية في نتائجها قد يدمر ويهدد استقرار المجتمع وقد يؤدي إلى إراقة الدماء.

وعموما يمكننا هنا الحديث عن سبعة أنواع مختلفة من العنف وهي كالتالي:

1- العنف الجسدي

هو أبسط أنواع العنف وأكثرها وضوحا. فيه يتعرض الشخص للضرب أو الصعق ، سواء بجزء من أجزاء الجسم أو بأداة ما. كما أنه يشمل أي تصرفات ينتج بسببها أذى جسدي حتى وإن كان التلاعب بالغذاء ، و العلاج أو درجات الحرارة التي يحتاجها الفرد.

2- العنف الجنسي

يكون هذا النوع من العنف عندما يُجبر الشخص على ممارسة أي فعل جنسي بالإكراه ، ليس بالضرورة أن تكون علاقة كاملة بل يكفي أن يجبر على أي نوع من أنواع الانتهاكات الجسدية ، أو التلفظ بكلام ذو محتوى جنسي للآخر أو الإجبار على مشاهدة أفلام جنسية .

3- العنف النفسي

يعد العنف النفسي من الأنواع التي تترك أثرا كبيرا في النفس وأعتقد أن الجميع قد تعرض له في وقت ما من حياته . وهو يكون عندما يقول أو يفعل أحد شيء يتسبب في شعور الآخر بأنه غبي أو لا قيمة له . على سبيل المثال وليس الحصر: اللوم ، الغيرة ، الاستهزاء ، إتلاف ممتلكات الغير.

4- العنف السيكولوجي

يحدث عندما يلجأ أحد للتهديدات أو التعليقات والتعاملات الدونية بهدف السيطرة على تصرفات الآخر وتوليد شعوره بالخوف والقلق. سواء كانت هذه التهديدات موجهة لشخص بعينه أو لأحد معارفه أو ممتلكاته. ويشمل أيضاً الترصد ، العزل الاجتماعي أو حتى الضغط على أحد لعمل تصرف ما دون رغبته ومنعه من اتخاذ قراراته بنفسه.

5- العنف الروحي

هو عبارة عن استغلال شخص ما للمعتقدات الروحية والدينية التي يؤمن بها شخص آخر لتوجيهه بها والسيطرة على تصرفاته. وتشمل الاستهزاء بمعتقداته الدينية ، و محاولة اجباره على تغيير ديانته ، أو منعه من ممارسة شعائره ومعتقداته الدينية.

6- العنف المجتمعي

العنف المجتمعي هو التسبب في أذى شخص بسبب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع. ويأتي على رأس التصرفات التي تعد عنف اجتماعي: ختان الإناث ، الزواج المبكر ، النفي ، التهجير ، وغيرها من التصرفات العدوانية التي تكون بسبب معتقد مجتمعي.

7- العنف اللفظي

قد يكون العنف اللفظي من أكثر أنواع العنف انتشارا سواء كان يدرك مستخدميه بأنه عنف أم لا، وهو الكتابة أو النطق بالشتائم والألفاظ الخارجة تجاه شخص ما.8

**أسباب العنف ،**

في الواقع لا يوجد تفسير صريح لأسباب العنف وانتشاره ، وإنما توجد عوامل تؤدي إليه منها :

السبب الأول وراء العنف هو فقد الإنسان قدرته في السیطرة على أعصابه ومشاعره سواء كرد فعل طبیعي تجاه موقف أثاره أو آذى مشاعره أو أن تكون طبیعة في الشخص ، لعدم توافر صفة الصبر والمثابرة في مواجهة أبسط الأمور ، وهذا ما أكد عليه نبينا محمد لمن سأله أوصني فقال له لا تغضب (ثلاث مرات) لما للغضب من آثار تصل بالإنسان لفقدان السيطرة عن تصرفاته.

السبب الثاني حسب المختصين في علم الاجتماع يرجع إلى جذور مبكرة للعنف ، حیث يرى أصحاب هذا الرأي أنه بعد الحرب العالمیة الثانية تلبست العالم روح عدوانیة ، ظهرت ملامحها في شتى مجالات الحیاة الاجتماعیة والأدبیة والفنیة ، حتى قصص الأطفال لم تخل من المسدسات والدبابات والطائرات ، الأمر الذي انعكس على ألعاب أطفالنا فصاروا لا يلعبون سوى بألعاب البنادق والدبابات ولا يمثلون في لعبهم إلا القتل والموت .9

والسبب الثالث هو الحرية والمناداة (بشكل خاطئ) بها من أجل تحرير المجتمعات من القيود الكثيرة التي تقيد الانسان الذي ولد في الأساس حر ، والیوم أصبح العالم یجني ثمار ما غرسه ولا یزال یغرسه ، حتى ازدادت معدلات الجریمة ، و انتشرت ظواهر الإرهاب والعنف الجماعي الذي نشهده كل یوم في العالم.

إلا أنه هناك أيضاً اتجاهات رئيسية قد تفسر بوضوح العنف وأسبابه وأنواعه هذه الاتجاهات وردت في دراسة عن ظاهرة العنف السياسي في الجزائر وحددتها في أربع اتجاهات :  
1. العوامل السيكولوجية (النفسية) ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه في محاولة لتحديد أسباب العنف السياسي أن العنف السياسي مرتبط بالحالات الانفعالية الساخطة والملازمة للغضب والقلق والمتمثلة في توقعات وإحباط الناس ، وتربط الدراسة بين مفهوم الحرمان النسبي وبين ظاهرة العنف السياسي فكلما زاد الحرمان النسبي كلما زادت احتمالية نشوب عنف سياسي ، كما يتركز العنف السياسي حول التفاوت في ادراك الناس حول حصولهم على ما يعتقدون أنهم يستحقونه على نحو مشروع وبين حقيقية ما يتحصلون عليه فعليا بالرغم من قدراتهم القيمية التي تؤهلهم لتحصيل ما يستحقونه أو الاحتفاظ به ، وهذا التفاوت يؤدي إلى فجوة بين التوقعات والواقع ، بين ما يتوقع المرء ان يحصل عليه وبين ما يحصل عليه فعلاً الأمر الذي يؤدي بلا شك إلى حالة إحباط لدى أعداد كبيرة من الناس نتيجة لفشلهم في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم ، وتضيف الدراسة إلى أن العنف السياسي مرتبط ببعض المتغيرات الاقتصادية التي تحدث في المجتمعات، فالعنف السياسي يقع بعد حدوث فترة طويلة من الازدهار الاقتصادي ثم يعقبها فترة قصيرة من الانتكاس الحاد ، وقد استخدم بعض العلماء نظرية الإحباط و العنف والتي تنتج عن التناقض بين التوقعات والآمال من ناحية وبين ما يحصلون عليه فعليا من ناحية ثانية فإذا شعر الناس بأن هناك فجوة بين هذين المفهومين زادت احتمالات ظهور العنف السياسي .  
.2 العوامل السيسيولوجية (الاجتماعية) ، ويركز أصحاب هذا الاتجاه على حالة اختلال في النسق الاجتماعي والسياسي الأمر الذي يحد من قدرة النظام السياسي على الاستجابة للضغوط والمطالب التي تفرضها عليه بيئته الداخلية والخارجية حيث أن حالة عدم توازن النسق تؤدي بالضرورة إلى فشل النظام في مواجهة التغير وعدم قدرته في إعادة التوازن مما يؤدي إلى حدوث العنف السياسي نتيجة لاختلال هذا التوازن ، فعدم التناسق بين القيم والبيئة في المجتمع تكون نتيجته فشل النسق الاجتماعي مما يؤدي إلى ظهور أزمات اجتماعية ، وهنا يصبح النظام السياسي فاقداً للسلطة وغير قادر على إعادة التوازن الاجتماعي إلى وضعه الطبيعي الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مؤشرات العنف السياسي في المجتمع.

3.عوامل الصراع السياسي ، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العنف السياسي هو نتاج للصراع الذي يحدث بين السلطة السياسية والجماعات المنظمة التي تنافس السلطة السياسية المحتكرة لوسائل الإكراه (القوة) في المجتمع ، بمعنى أن ظهور الصراع السياسي في المجتمع يؤدي بالضرورة إلى ظهور مفهوم (السلطة متعددة السيادة) ويقصد بذلك توافر قوى متنافسة في المجتمع مما يؤدي إلى إضعاف دور الحكومة وبروز تكتلات تخلق تحدياً للسلطة القائمة والذي بدوره يؤدي إلى تفكك السلطة السياسية ، و يرى هذا الاتجاه أن طبيعة القوى المنافسة للسلطة والتفاعل القائم بينها وبين الأنظمة السياسية يحدد مدى العنف السياسي في المجتمع.

4.عوامل الصراع الطبقي ، ينطلق هذا الاتجاه في تفسير ظاهرة العنف السياسي من أفكار ماركسية حيث يركز على أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج والصراع بين الطبقات ، فكارل ماركس يرى أن نمط الإنتاج للحياة المادية يحدد بشكل عام عملية الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية وأن قوى المجتمع الإنتاجية المادية عند مرحلة محددة من تطورها تصبح في حالة صراع من علاقات الإنتاج القائمة ، والتي بدورها تتحول إلى قيود للقوى الإنتاجية وعند هذه الحالة تبدأ مرحلة العنف في المجتمع والذي يأخذ شكل صراع بين الطبقات ، ووفقاً للرؤى الماركسية كما جاء بالدراسة فإن هناك من يرى أن البناء الاقتصادي يسبب نمو علاقات اجتماعية معينة تتبع تنظيمات طبقية خاصة ، وفي كل مجتمع ثمة طبقتان رئيسيتان طبقة حاكمة مستغِلة وأخرى محكومة مُستَغَلة ، ومع الزمن وزيادة الوعي يصل الأمر بأفراد الطبقة الأخيرة الى التململ من القيم السائدة وطريقة إنتاج الأشياء وهم يشكلون أخيراً جماعة ضخمة يجمعهم معاً الوعي الطبقي المشترك وإذا قويت هذه الطبقة المستغلة بما يكفي أطاحت بالطبقة الحاكمة. 10

**الثورات العربية وتفشي الظاهرة العنفية ،** **واهتمام الحكومات العربية بمجابهة ومكافحة ظاهرة العنف ،**

كثيرة هي القراءات التي تطرح اليوم لوصف الحالة التي عليها المنطقة بشكل عام لكن الجميع يُجمع على أن العنف والفوضى هي السمات التي تميز الأرض العربية بعد ثورات (الربيع العربي) . هذا العنف والعنف المضاد يتجلى بوضوح في سوريا وفي ليبيا وفي اليمن اليوم حيث لا تزال تداعيات الثورات تُلقي بظلالها على المشهد العام هناك.

لكن المشهد في سوريا و ليبيا واليمن لا يحجب أماكن أخرى لا تكاد تتخلص من هذا الورم الذي تحول إلى أكبر وأخطر مهدد لاستقرار البلاد العربية ولاستقرار شعوبها. فالإرهاب والانقلابات والحروب الأهلية وتمدد المشاريع الامبراطورية الخارجية والداخلية وأشكال التدخل الخارجي كلها عناوين من عناوين انتشار العنف وتمدده في المنطقة. لكن السؤال الذي يطرح بعد اليوم هو كيف نشأ هذا العنف وماهي مصادره الحقيقية ؟

الإجابة على هذا السؤال تستلزم العودة إلى نشأة هذه الثورات نفسها لأنها هي الحدث الذي نشأ العنف داخلها . فالدول التي حدثت فيها تلك الثورات ( تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن ) لم تكن شعوبها قد خرجت مسلحة (في ذاتها) وكانت مطالبات تلك الشعوب تتراوح بين الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وأخيراً تغيير الأنظمة القائمة ، ولكن قوبل ذلك الخروج باستخدام القوة القمعية من قبل حكومات تلك الدول تحول بعدها الأمر الى استخدام متبادل للعنف بين الشعوب التي ترى أنها صاحبة حقوق مهضومة وبين أنظمة قائمة ترى أن من حقها استخدام جميع الوسائل المتاحة لقمع المتظاهرين والذين تم وصفهم في أحيان كثيرة (بالمخربين) .

ويأتي الاستبداد السياسي بمختلف أنواعه وأشكاله في صدارة العوامل التي قادت إلى اندلاع الثورات العربي الحالية ، حيث يرى الباحثون والخبراء أن الاستبداد السياسي هو أبرز عامل مشترك بين نظام حسني مبارك في [مصر](https://www.limaza.com/%d9%84%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-%d8%b3%d9%85%d9%8a%d8%aa-%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%a8%d9%87%d8%b0%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d9%85-%d9%88%d9%85%d8%a7-%d8%a3%d9%87%d9%85-%d9%85%d8%b1%d8%a7%d8%ad%d9%84/)ونظام بن علي في تونس ونظام القذافي في ليبيا وكذلك الأمر بالنسبة لنظام بشار الأسد في سوريا وعلي صالح في اليمن وغير ذلك.

فقد عملت تلك الأنظمة طوال الفترة التي تولت خلالها مقاليد الحكم على فرض سيطرتها على مختلف الأنشطة السياسية ، ومع مرور الوقت تحولت السيطرة إلى هيمنة كاملة ولم يعد يعتد بأي من الدساتير أو القواعد المنظمة للعمل داخل الحياة السياسية ، وبطبيعة الحال كان لذلك انعكاس سلبي بالغ على حياة المواطن العادي الذي شعر بالحنق و التهميش مما أدى إلى اندلاع ثورات الربيع العربي وتمكنت بالفعل - في أغلب الدول - من خلع رأس النظام.

ثم يأتي تردي الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول فعبر التاريخ نجد أن الوضع الاقتصادي المتردي كان دائماً وأبداً سبباً مباشراً في سقوط الأنظمة الحاكمة وانهيار الدول ، ولعل أبرز مثال على ذلك الثورة الفرنسية عام 1789 ، وذلك أيضاً ينطبق على الأحداث التي شهدتها الدول العربية . وهنا يمكن أن نرجع أحد أهم أسباب الثورة الى العامل الرابع - السابق ذكره - حيث تلتقي مع أطروحة كارل ماركس أن الفقراء هم الذين يحركون التاريخ .

ومن المعلوم أن النسبة الأكبر من الدول العربية التي شهدت خروج الشعب إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة تنادي برحيل الحكام وسقوط الأنظمة كانت تعاني من أزمات اقتصادية طاحنة، حيث انخفض متوسط دخل الفرد بصورة كبيرة وأدى ذلك إلى تآكل الطبقة المتوسطة وزيادة عدد الأفراد المنتمين إلى الطبقات الفقيرة والمعدمة في البلاد ، كذلك كانت تشهد تلك الدول حالة من الغلاء في الأسعار وكان أغلب أبناء الشعب عاجزون عن توفير متطلبات الحياة الأساسية خاصة في ظل ارتفاع [معدلات البطالة بالدول العربية](https://www.limaza.com/%d9%84%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-%d8%aa%d8%b1%d8%aa%d9%81%d8%b9-%d9%85%d8%b9%d8%af%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b9/) ، وما زاد الأمر سوءاً أن تلك الأوضاع لم تكن ناتجة عن قلة الموارد الاقتصادية بل جاءت مترتبة في الأساس على سوء الإدارة والفساد والفشل في استغلال تلك الموارد ، ومن ثم يمكن اعتبار ذلك أحد الدوافع القوية التي أدت في النهاية إلى اندلاع الثورات العربية ومشاركة مختلف فئات الشعب بها.

ثم تأتي رغبة الشعوب في الحياة الديمقراطية ، فحين خرجت الجماهير إلى الميادين العربية رغبة في التعبير عن رأيهم وإعلان رفضهم لاستمرار الأنظمة الحاكمة في البلاد ، وسبب ذلك يرجع في الأصل إلى عدم وجود أي منبر آخر يمكن للمواطن التعبير عن رأيه من خلاله ، حيث أن الأنظمة العربية الحاكمة آنذاك عملت على إبادة كافة مظاهر الحياة الديمقراطية ، و ما كان يوجد من مظاهر الديمقراطية كان مشوهاً بدرجة تجعله متساوياً بالدكتاتورية المطلقة .

ومن الأسباب المباشرة أيضا للثورات العربية العامل الاجتماعي ، حيث أن سوء الواقع الاجتماعي أدى الى وجود احتقان شديد بين فئة كبيرة من المجتمعات العربية ، فقد عانت الشعوب بصفة عامة وفئة الشباب على وجه الخصوص من تردي الأوضاع الاجتماعية في بلادهم ، حيث وقع عليهم ظلم كبير بسبب اتباع سياسات المحسوبية والوساطة مما أضاع فرصتهم في الحصول على عمل ملائم يناسب مؤهلاتهم ويلبي طموحاتهم ، كذلك كانت فئة الشباب هي الأكثر تأثراً بتفشي ظاهرة البطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية ، حيث عجزوا عن الزواج وتأسيس حياتهم الأسرية المستقرة التي تعد أبسط حقوقهم كبشر ، وساهم كل ذلك في زيادة درجة الاحتقان وفي النهاية لم يجد الشباب مفر من إعلان التمرد ورفض تلك السياسات الطاحنة فخرجوا إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة .

بالإضافة الى تلك الاسباب كانت هناك الممارسات القمعية من الأنظمة القائمة آنذاك تجاه المعارضة ، فمن السجن الى التعذيب الى الاغتيال الى مصادرة الرأي ووضع قيود على أي نشاط سياسي صغيراً كان أم كبيراً ، في الشارع أو في التجمعات الخاصة أو العامة وفي الجامعات ، بل وصل الأمر في أحيان كثيرة الى سجن وقتل شخصيات سياسية نشطة في مجتمعاتها . هنا بدأت شعوب تلك الدول تشعر بأنه لم يعد أمامها متنفس للتعبير عن آراءها حتى من خلال بعض السياسيين المعارضين مما قادهم للنزول الى الشارع .

وعلى العموم عديدة هي المؤشرات والحقائق التي تؤكد أن المشهد السياسي العربي يعيش الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية ، التي لا تؤثر على راهن العرب فحسب ، بل على مستقبلهم ومكاسبهم الحضارية.

وبسبب هذه الأزمات والمشكلات البنيوية التي يعانيها المشهد السياسي العربي ، تعمل الكثير من النظم والمؤسسات على ممارسة أنواع العنف كلها لتجاوز نقاط الضعف البنيوية . وبدلا من أن تبحث هذه المؤسسات عن حلول حقيقية وواقعية لهذه الأزمات ، فإن استخدامها للعنف يفاقم من المشكلة ، ويوفر لها المزيد من أسباب وعوامل الاستمرار . ومن الطبيعي تماماً أن ينتهي إقفال مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية أمام المجتمع بإعمال القمع وتقييد الحريات وهضمها ، إلى دفع هذا المجتمع إلى سلوك طرق أخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه ، وإلى ممارسة الاحتجاج على تسلط الدولة ، أي مواجهة العنف الرسمي بعنف مضاد ، قد يستعيد فيه المجتمع تاريخه في مقاومة الاستعمار ويعتبر أن الحكومة المسيطرة في مقام العدو أو الاستعمار الواجب مقاومته لتحصيل حقوقه. وينبغي أن ندرك تماماً معنى أن يشعر قسم من المجتمع بالغبن والاضطهاد ، ويفقد الثقة في العملية السياسية برمتها .11 ولا شك أن انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة ، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام ، ولَّد مناخاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي ، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف ، وهذا يقودنا إلى حقيقة أساسية من المهم التنبه لها دائماً ؛ وهي : أن العنف أداة يستعين بها القاهرون والمقهورون ، وإنْ كان ذلك بمقادير مختلفة ولغايات متباينة ، ولا ريب أن وجود توترات ظاهرة أو كامنة بين الدولة والمجتمع في الفضاء العربي ، يساهم عبر تأثيراته ومولداته في بروز ظاهرة العنف . وتجارب الحروب الأهلية المؤلمة التي جرت في بعض البلدان العربية قبل -ربيع الثورات وبعده- تؤكد بشكل لا لبس فيه أن تناقض الخيارات الكبرى بين السلطة والمجتمع يقود في المحصلة النهائية لنشوء ظاهرة العنف وبروزها .12 وقد برز هذا التناقض والتدهور بوضوح في بلدان الثورات العربية وذلك في انفلات غرائز العدوان المتبادل بين مكونات الدولة الواحدة من شعب وحكومة ، في مشاهد متلاحقة من العنف والإقصاء المتبادل ، إلى درجة باتت فيها العملية السياسية عاجزة - أو تكاد - عن أن تعبر عن نفسها في صورة طبيعية ، وإلى الحد الذي كاد فيه العنف - المادي والرمزي - أن يتحول إلى اللغة الوحيدة التي يترجم بها الجميع مطالبه ضد الجميع.

ومن المتناقضات التي تعرفها الخريطة العربية اليوم ، في مشرقها ومغربها ، أن كل النخب الثقافية والسياسية ، وحتى المتطرفة منها ، تدَّعي رفضها للعنف في جميع صوره وأنماطه ، وبعضها يؤكد أن العنف سلوك مناف للمفاهيم السياسية وللقيم الدينية وللمبادئ الإيديولوجية الصحيحة ولجوهر الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان ، ولكن غالبية هذه النخب تستعمل العنف كمصدر للمشروعية لتمكين الإنسان العربي من حقوقه وواجباته ، وكلٌ له تبريراته وتفسيراته لذلك.

و من الأسباب الأساسية أيضاً لبروز ظاهرة العنف في المجال العربي- الإسلامي بعد قيام الثورات العربية ، هو طبيعة الرؤية الدينية التي تنظر إلى الواقع والراهن برؤية تشاؤمية ، سوداوية ، وترفض التنوع ، وتحارب الانفتاح والتقدم ، وترى نفسها هي القابضة وحدها على الحق والحقيقة ، وأن الجماعات أصحاب هذه الرؤى يرون أنهم الأوصياء على الاسلام والمسلمين وخصوصاً أنهم كانوا مضطهدين ومطاردين من الأنظمة التي كانت قائمة والآن تحرروا من تلك القبضة . إن هذه الرؤية التي لا ترى إلا نفسها قابضة على الحقيقة تختزن إمكانية هائلة لممارسة النبذ والإقصاء والعنف تجاه المختلف والمغاير ، سواء كان هذا فرداً أو جماعة **.**

فالجماعات الدينية التي كفَّرت الدولة والمجتمع ، وحاربت الجميع بحجة أنهم جميعاً خرجوا عن مقتضيات الصراط المستقيم ، هي جماعات تحمل رؤية أحادية وضيقة للمجتمع والحياة بكل حقائقها ووقائعها ، هذه الرؤية هي التي تقود هذه الجماعات عبر متواليات نفسية وعقدية لممارسة العنف والنبذ تجاه الآخرين .

كما أن الثقافة السياسية والاجتماعية ، التي تنبذ حق الاختلاف ، وتحارب التنوع ، وتؤلِّه القوة بعيداً عن مقتضيات الحق ، هي أيضاً بيئة خصبة لإنتاج ظاهرة العنف في المجتمعات العربية.  
من هنا ، فإننا نصل إلى حقيقة أساسية ، وهي: أن الرؤية الدينية المتعصبة لذاتها وقناعاتها التي تلغي ما عداها ، هي رؤية حاضنة بالضرورة لخيار النبذ والعنف.

ومن المهم جداً ملاحظة أن الثورات العربية قامت بجيل من الشباب في مصر وسوريا وليبيا واليمن و في دول ومجتمعات عربية أخرى يزداد هذا الجيل انتشاراً واحتقاناً وغضباً . إنه في معركة على جبهات عدة ، لهذا يبدو الجيل في أحد الأبعاد كجيل مغامر لا علاقة له بالحسابات والخسائر ، وفي حالات يبدو مدنياً وفي حالات يبدو متطرفاً يدمر كل ما يقع في طريقه . إنه جيل مختلف سيبقى على الأغلب في جبهاته المختلفة إلى أن يجد ضالته وطريقه وحلوله. في مناطق مثل سوريا والعراق نجد الجيل متطرفاً "داعشياً" وفي مناطق أخرى نجده ثورياً وفي حالات يتحول إصلاحياً سلمياً ، وفي حالات أخرى نجده حوثياً أو إسلامياً او جهادياً أو اخوانياً. هذا الجيل يعيش في جبهات متناقضة ومتصارعة حول الفكر والسياسة ، لكنه من مواقع مختلفة يساهم في تدمير النظام العربي الذي لا يستطيع تغييره بواسطة قواعد لعبة انتخابية ديموقراطية متفق عليها. إن الحالة القتالية العابرة للحدود ستزداد انتشاراً ، فمن ينظر الى المشهد العربي ثم يدقق في حالة العنف التي تمارس ضد مجتمعات وضد ناشطين يعي كيف يؤدي عنف الدولة المستمر الى تأسيس النقيض في إطار عملية تاريخية تزداد تعقداً ونمواً.

والأوضح ، بعد مرور أكثر من 8 سنوات على تفجر الثورات العربية ان هذا الجيل الذي بدأ سلمياً مطالباً بالحد الأدنى وبفرصة التعبير والتغيير السلمي والإصلاحات المعتدلة والتعايش بين المتناقضات وانتصر لفكر الساحات العامة والثورات غير العنيفة في مواجهة فكر "القاعدة" والعنف المفتوح كما حصل في بداية ثورة مصر وتونس وسورية وليبيا وحراك البحرين والمغرب وغيره بدأ يدخل في مرحلة جديدة من الصراع الطويل . لقد اعاد قمع الثورات الصراع الى أساسياته وصب في جانب منه لمصلحة الجهادية الإسلامية والتطرف بكل تعبيراته وأنواعه ، لكنه صب في الوقت نفسه لمصلحة فكرة الثورة العنيفة والراديكالية بينما يتراجع دور الحقوقيين والناشطين السلميين . الدول العربية حاربت الناشطين بقوة ومنعت التعبيرات السلمية ، لكنها من دون دراية منها ساهمت بحالة قادمة أكثر تطرفاً وعنفاً . ولا يزال التنافس بين مدرسة العنف ومدرسة التغيير السلمي مفتوحاً على مصراعيه في العالم العربي . وحتى الآن لا توجد بدائل ، وربما يبرز البديل خلال العملية التاريخية المعقدة التي نتعايش معها ونتأثر بها.13

**العنف في ليبيا ،**

لا أدل على ظاهرة العنف وأنواعها وأنماطها وأسبابها واستمرارها من الحالة الليبية ، فبالرغم من مرور ليبيا بنفس مراحل الثورات العربية ، إلا أنها اختزلت كل تلك الأنواع والأنماط والأسباب في رقعة جغرافية واحدة ، فمنطلقات الثورة في ليبيا هي نفس المنطلقات لدى باقي شعوب الدول العربية ، والخطوات التي مرت بها الثورة في ليبيا في بداياتها هي نفس الخطوات في باقي الدول العربية ، إلا أن ليبيا تفردت بشئ عن الباقين هو الاهتمام الدولي الأممي بثورتها ، وكان من المثير واللافت للنظر سرعة اتخاذ القرارات الدولية في شأن ليبيا "حمايةً للمدنيين" من عنف النظام القائم آنذاك ، تلك الحماية التي لم تستمر للمدنيين حتى بعد تفشي العنف بين أبناء الشعب الليبي وتحول الأمر الى احتراب أهلي . هذا مع الانتشار الهائل للمليشيات المسلحة ذات الاجندات الغير مفهومة المصدر ولا الاهداف ، فضلاً عن انتشار السلاح بصورة جنونية ، ولم يهتم ، المهتمون بحماية المدنيين ، بهذه الاوضاع الأمنية السيئة حتى بعد انتشار التطرف الديني والتعصب بجميع اشكاله بما فيها التوجهات المتهم دولياً بالإرهاب . بل الغريب أن من كان بالأمس على قائمة الإرهاب الدولية وله اليد الطولى في تشكيل الجماعات الدينية الليبية المتطرفة والمسيطرة على الكثير من مفاصل الدولة لفترات طويلة بعد 2011 ، صار اليوم صاحب حق ويتم تعويضه من دول عظمى عن "ما مر به من ظلم وقهر واضطهاد" ، تلك الجماعات وبوجودها وتطورها أصبحت تحت إمرة أمير المؤمنين في العراق "أبوبكر البغدادي" وصارت بذلك ليبيا الملاذ الآمن لكل المؤمنين المبايعين لأمير المؤمنين ، ولم يتحرك حماة المدنيين تجاه ليبيا حتى بعد سيطرت داعش على مدينة "درنة" الحاضنة من قديم الزمان للتطرف الديني ولتنظيم "القاعدة" ولم يتحرك العالم بعد السيطرة على "سرت" وإعلان داعش رسمياً فيها ، وفي الغرب الليبي في مدينة "طرابلس" ، ومدينة "صبراته" وفي الجنوب الليبي الذي أصبح خارجاً عن سيطرة وإدارة ليبيا . كل تلك الأمثلة على انتشار التطرف الديني –ومازال غيرها كثير- وما تبعه من عنف وتغافل المجتمع الدولي عن هذه الأحداث حتى استفحالها يؤكد لأي مراقب للشأن الليبي أن السماح لهذه الجماعات بالانتشار داخل ليبيا بل والسماح بتجمعهم من دول أخرى مثل سوريا والعراق واليمن ومصر وتونس ، بالرغم من الادعاءات المخابراتية الدولية بمراقبة تحركات من تصفهم بالإرهابيين ، كل ذلك يؤكد على الرغبة في استمرار العنف داخل ليبيا ، ليس من الليبيين فهم الحلقة الاضعف ولكن من أجندات خارجية .

أيضاً لا يمكن أن ننسى الانقسام والتنافس بين بعض المناطق وتحشيد الحشود لتحقيق مكاسب شخصية او مناطقية في صورة تثبت تناسي الجميع لمسؤولياتهم تجاه وطنهم ليبيا ، هذه الحشود تمارس العنف يومياً فيما بينها أو تجاه المواطنين اللذين لا حول لهم ولا قوة.

ولكن السؤال المهم هنا من هو المستفيد من استمرار العنف وتنوع مصادره وأسبابه ، وبالتالي بقاء ليبيا خارج دائرة الاستقلال التام وتظل ناقصة السيادة باعتبارها تحت البند السابع لمجلس الأمن ، وتظل الدول المستفيدة من هذا الوضع هي التي تدير ليبيا وتستفيد من مواردها ؟ .

كل هذه المظاهر العنفية في ليبيا تؤدي بشكل كبير الى عدم استقرارها وعدم تقدمها قيد أنملة نحو المستقبل ، وهذا ما هو واضح في دولة تسبح فوق بحار من الثروات المتعددة ولم تستطع أن توفر أبسط المقومات الأساسية لمواطنيها ، بل ولم تستطيع أن تؤسس حكومة واحدة أو أن تضع دستوراً لها بعد مضي ثمان سنوات من تغيير النظام .

ومنذ وصول حكومة الوفاق الوطني المدعومة من قبل الأمم المتحدة إلى طرابلس في مارس 2016 ، قامت أربعة ميليشيات محلية كبيرة بتقسيم العاصمة فيما بينها بشكل تدريجي. ورغم أنهم موالون للحكومة صوريا ، فإنهم يمارسون حالياً نوعاً غير مسبوق من النفوذ على مؤسسات الدولة ومواردها في ليبيا في حقبة ما بعد2011 ، وأصبح الوضع هش للغاية بحيث يثير مخاوف إثارة نزاع كبير على طرابلس مع الجهات التي تم استبعادها من الوصول إلى موارد الدولة ويعيق الجهود الرامية إلى إقامة حكومة وحدة فعلية .14

وانقسمت مؤسسات الدولة إلى قسمين في منتصف العام 2014 ، و شهدت التشكيلات المسلحة في طرابلس تغيرات واسعة النطاق في أنماط تمويلها . وقد حلت الإتاوات مقابل الحماية والاحتيال واسع النطاق ، اللذان ساهما في تعميق الأزمة الاقتصادية ، محل الرواتب التي تصرفها الدولة كمصدر دخل رئيسي.

وعلى مدى العاميين الماضيين ، تحولت المليشيات الطرابلسية الكبيرة إلى شبكات إجرامية تتدخل في السياسة والشركات الكبرى وإدارة الدولة. وقد اخترقوا النظام البيروقراطي وأصبحوا قادرين على تنسيق أعمالهم في مؤسسات الدولة المختلفة بشكل كبير هذا فضلاً عن ممارساتهم العنيفة ضد أفراد الشعب ، والحكومة عاجزة عن مواجهة نفوذ المليشيات.

وهذا غيض من فيض ما هو موجود على أرض الواقع في ليبيا ، وبزيارة سريعة لصفحة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على الشبكة ومتابعة بياناتها عن العنف في ليبيا سنكتشف حجم الكارثة التي وقعت فيها ليبيا ولم تخرج منها حتى الآن . ولعل تقرير منظمة التضامن لحقوق الإنسان عن أعداد ضحايا المواجهات المسلحة في ليبيا خلال الربع الأول من العام 2018 يعكس الواقع المعاش في ليبيا بعد أحداث 2011 ، حيث كشف تقرير المنظمة ، عن سقوط 391 ضحية جراء المواجهات المسلحة التي وقعت في المدن المختلفة في ليبيا ، كان عدد المتقاتلين منهم (203) بنسبة 52% ، بينما كان عدد الضحايا المدنيين (188) بنسبة 48% ، كان عدد الأطفال من بين الضحايا المدنيين 15 ضحية ، موضحا أن عدد القتلى من إجمالي الضحايا (185) قتيل ، والجرحى (194) جريح ، بينما بلغ عدد ضحايا الخطف والاعتقال (12) ضحية من إجمالي عدد الضحايا خلال فترة هذا التقرير. 15

وتخبرنا تقارير هيومن رايتس ووتش عن مدى سوء الاوضاع في ليبيا ، ويشير تقريرها الصادر بشأن ليبيا عن العام 2017 ، بأن الوضع في ليبيا مازال بعيداً عن الاستقرار مع استمرار الاشتباكات بين المليشيات المتناحرة واستمرار العنف وتعطل شبه تام للدولة .16

**النتائج والتوصيات :**

**النتائج:**

1-أن أحد الأسباب الرئيسة لبروز ظاهرة العنف ، هو غياب حياة سياسية سليمة ومدنية في العديد من بلدان العالم العربي**.** وإن النهج السياسي المعتدل ، الذي يتعاطى مع الأمور والقضايا والحقائق السياسية والاجتماعية بعقلية منفتحة ومتسامحة ، هو القادر على ضبط نزعات العنف، وهو المؤهل لمراكمة الفعل السياسي الراشد في المجتمع.

2**-**عندما يسود الاستبداد وتسوء الأحوال الاقتصادية يصاب المجتمع بانهيار وقد تتفكك الأسر وتزيد وتيرة الخروج على القانون وتزيد عمليات النهب والسلب والقتل والسوق السوداء ، ومن ثم ينمو شعور لدى الشباب بأنهم خارج اهتمام المجتمع ومع عدم تحسين الأوضاع يصبح الشاب على استعداد لتقبل أي طرح يلقى عليه بدعوى أو زعم التغيير بغض النظر عن الوسيلة التي يمكن استخدامها.

3-الإخفاق السياسي دفع باتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف والغايات والمصالح بالعنف المادي والرمزي ؛ حيث إن غياب العلاقة السوية والعميقة بين السلطة والمجتمع دفع الأولى في المجال العربي إلى تبني خيارات ومشروعات فوقية – قسرية- ، وبفعل ذلك لجأت السلطة في العديد من مناطق العالم العربي إلى أدوات العنف لتسيير مشروعاتها وإنجاح خططها الاجتماعية والاقتصادية . وفي المقابل فإن المجتمع في ظل هذه الظروف يعبر عن نفسه وخياراته بامتلاك أدوات العنف واستخدامها وبذلك تحول الفضاء السياسي والاجتماعي العربي ، من جراء هذا التوتر والتباين ، إلى وعاء للعديد من النزاعات المجردة من القيم الإنسانية والأخلاقية ، واللاهثة صوب مصالح آنية وضيقة.

4-العنف من الأسلحة الخطيرة ، التي تقوّض الكثير من مكاسب المجتمع ، وإنجازات الأمة والوطن ؛ لأن العنف بتداعياته المختلفة ، وموجباته العميقة والجوهرية ، سيصنع جواً وظروفاً استثنائية وغير مستقرة ، تعرقل الحياة الاجتماعية والسياسية والتنموية**.** ونظرة واحدة إلى الكثير من البلدان التي تحوّل العنف المضاد إلى ثابتة من ثوابت الفضاء السياسي والمجتمعي فيها ، نجد أن العنف بتداعياته ومتوالياته الكثيرة هو أحد الأسباب الرئيسية لإخفاق مشاريع التنمية الاجتماعية والسياسية ؛ لأن عسكرة الحياة المدنية يفرض واقعاً عاماً ووحيداً ، هو واقع العنف والعنف المضاد ؛ لأنه حينما تنعدم الحقوق الطبيعية للحياة الإنسانية المدنية تتحول هذه الحقوق إلى سياسة مكبوتة.

**التوصيات،**

1- لابد من نهج طريق الإصلاح الاقتصادي وما يتبعه من توزيع عادل للثروة وخلق فرص عمل للعاطلين ، فالفقر لا يقود إلى الاستقرار ، والبطالة لا تؤدي إلى الأمن ، بل إنهما الأرضية الاقتصادية الاجتماعية لبروز حالات التمرد والعنف.

2-من الأسباب الأساسية لبروز ظاهرة العنف في المجال العربي- الإسلامي ، هو طبيعة الرؤية الدينية التي تنظر إلى الواقع الراهن برؤية تشاؤمية ، سوداوية ، وترفض التنوع ، وتحارب الانفتاح والتقدم ، وترى نفسها هي القابضة وحدها على الحق والحقيقة ولذلك لابد من الشروع في الإصلاح السياسي وترشيد الحكم ، وسن القوانين التي تجرم التكفير وتحض على العنف بكل أنواعه.

3- تفعيل المجتمع المدني ، وإشراك النخب الفكرية والثقافية والدينية المعتدلة في المعركة ضد التشدد والغلو.

4- فتح أبواب الحوار بين كل مكونات المجتمع المدني ، وممارسة الحرية في الفكر والرأي ، وذلك بهدف خلق مناعة مدنية فكرية قادرة على مواجهة الأدبيات الدينية المتشددة ومصادر الفكر المنحرف . ولتصحيح الأوضاع ورأب الصدع فإن المجتمع العربي في حاجة ملحة لاعتماد لغة الحوار سبيلاً بين النظم الحاكمة والقوى الراغبة في التغيير ، فالعنف السياسي مشكلة يجب عدم التهوين منها وغير ذلك من حلول سيولد مزيداً من العنف السياسي الذي سيولد بدوره عنفاً من جانب الأنظمة يساويه في المقدار بل ويزيد عليه ، ويخالفه في الأغراض والغايات.

5- أن نتعلم إدارة الأزمات لتقلیل الخسائر وتعظیم المكاسب والتنازل إلى الابد عن وهم الوصول إلى المجتمع المثالي لذلك من الأهمية بمكان أن نرفض الاستئثار والتوحش في السياسة مهما كانت الإيديولوجية التي تسوغ له ذلك ، ونقف ضد التنابذ والإقصاء مهما كان الفكر الذي يقف وراءه . وإن النهج السياسي المعتدل ، الذي يتعاطى مع الأمور والقضايا والحقائق السياسية والاجتماعية بعقلية منفتحة ومتسامحة ، هو القادر على ضبط نزعات العنف ، وهو المؤهل لمراكمة الفعل السياسي الراشد في المجتمع.

6-لابد من اتباع الحداثة الفكرية التي تغير كل شيء بدءً من التوجه الى التصنيع وإشغال البشر بالعمل ثم التنظيم السياسي الديموقراطي الذي يضمن الحقوق والواجبات ، ومروراً بقضاء مستقل لا يحابي أحداً حتى في قمة السلطة ، وجهاز تنفيذي يسهر على راحة الجميع دون تمييز ونظام حزبي وانتخابي شفاف وإعلام حر يراقب الجميع وأخيراً نشر التعليم الذي يعلم حب العمل واحترام الآخرين والاعتماد على النفس وتطويرها ما أمكن.

**المراجع**

1-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للرافعي، مادة عنف ص 516، الجزء الثاني، المطبعة الكبرى الأميرية، 1906م**.**

2-رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة برقم 2592 ، من كتاب شرح النووي على مسلم ، يحيى بن شرف النووي ، دار الخير ، 1996م.

3-محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، ص 599، القاهرة، دار النهضة العربية 1986م.

4-محمد سلامة، إجرام العنف، مجلة القانون والاقتصاد، ص 270، السنة الرابعة والأربعون، العدد الثاني، 1974م.

5-محمد فتحي عيد، الإجرام المعاصر، ص 58، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1999م.

6-د. سعيد زيوش ، قراءة سوسيولوجية في ظاهرة العنف ضد الأصول، الأسباب والحلول ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف. <http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2017/11/Article-5-N7.pdf> تاريخ التصفح 15/10/2018

7-د: سعيد زيوش ، المرجع السابق.

8-  التقريرُ العالميُّ حولَ العُنْفِ والصِّحَّة ، منظمة الصحة العالمية جنيف ، 2002 ،

http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/42495/9241545615\_ara.pdf;jsessionid=49F0A7D70F396D93EA2B01BA5A92AE57?sequence=2 تاريخ التصفح 19/10/2018

9-زينب جمال الدين وأخرون ، أسباب العنف وآثاره على المجتمع المصري ، جامعة القاهرة ، بحث منشور ، 2008 - 2009 .

10-ظاهرة العنف السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة 1976ـ 1998م

[http://www.politics-dz.com/community/threads/zaxr-alynf-alsiasi-fi-algza-r-dras-txhlili-mqarn-1976-1998m.13503/تاريخ التصفح 22/10/2018](http://www.politics-dz.com/community/threads/zaxr-alynf-alsiasi-fi-algza-r-dras-txhlili-mqarn-1976-1998m.13503/تاريخ%20التصفح%2022/10/2018)

11-عبدالإله بلقزيز، العنف والديموقراطية، ص 48، سلسة تصدر عن جريدة الزمن المغربية، مايو 1999م.

12-أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي، محمد محفوظ ،

<https://annabaa.org/nbahome/nba78/040.htm> تاريخ التصفح 25/10/2018

13-بين العنف والتغيير السلمي في العالم العربي! ، شفيق\_ناظم\_الغبرا ،

http://www.alhayat.com/article/818341/%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A! ، تاريخ التصفح 29/10/2018م .

14-مشروع تقييم الامن في شمال افريقيا ، ورقة إحاطة يونيو /حزيران 18 20، عاصمة الميليشيات سيطرة التشكيلات المسلحة في طرابلس على الدولة الليبية ، ولفرام لاخر وعلاء الإدريسي . <http://www.smallarmssurvey.org/sana/ar/home.html> تاريخ التصفح 29/10/2018م .

15-تقرير منظمة التضامن لحقوق الإنسان عن أعداد ضحايا المواجهات المسلحة في ليبيا خلال الربع الأول من العام 2018 ، <http://www.lhrs.ch> ، تاريخ التصفح 28/10/2018م

16-ليبيا احداث 2017 ، تقرير هيومن رايتس ووتش ،

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313420> ، تاريخ التصفح 28/10/2018م